



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

جامعة الجميع الذكية

كلية الإدارة

مشروع التخرج

بحث عن

ظاهرة الفساد الاداري وطرق مكافحته

قسم ماجستير الإدارة

إعداد:

حسين القحطاني رقم جامعي / 20212005111 (ليدر)

أحمد السلطان رقم جامعي / 20212005342

الجوهرة القصيبي رقم جامعي / 20212005343

محمد باخشوين رقم جامعي / 20222005971

نورة العتيبي رقم جامعي / 20212005346

نورة التويجري رقم جامعي / 20212005056

عبدالمالك الميموني رقم جامعي / 20212005250

زمزم الدوسري رقم جامعي / 20222006150

عام 2022 م - 2023 م

المقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

كما إن اهتمام المجتمع الدولي بمسائل الفساد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حالياً أن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكثيراً ما يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذا يلزم أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - التزاماً راسخاً بوضع حلول لهذه الآفة وتنفيذها تعالج قضايا المساءلة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول اجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد. فالتعقيد الشديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين أمرين أساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثراً بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإداري تكمن في كونها لا يمكن أستئصالها من الجذور ، بل ما يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره.

كما أن منع الفساد مسألة مهمة في السياق الاجتماعي والسياسي، كما يتضح ليس فقط من الحالات الأخيرة من الفساد، ولكن أيضاً عن طريق زيادة الوعي بهذه المشكلة. إذ يسبب الفساد أضرار اقتصادية خطيرة تتعارض مع المنافسة العادلة ويضعف الثقة في سلامة وسير عمل الإدارة العامة. من أجل محاربة الفساد على كافة مستويات الإدارة، فمن المهم تعزيز اليقظة تجاه النشاطات المتصلة بالفساد، مع التركيز على منع مثل هذا النشاط بالتدابير الوقائية، بما في ذلك آليات وضع رقابة فعالة والتي تكون ضرورية لمواجهة العديد من العوامل التي تساهم في الفساد.

وتختلف أنماط الفساد من مجتمع لآخر وعلى مر الزمن. مما يوجب دراسة دور كل من "أصحاب المصلحة الداخلية في المجتمعات النامية (مثل السياسيين وشركات الأعمال و صغار موظفي الخدمة المدنية) وكذلك الجهات الخارجية (بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية). بالإضافة إلى ذلك ينبغي باستراتيجيات الإصلاح ان تأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والقانونية وسياسية مختلفة على نطاق واسع. وتحتاج فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد إلى أن تكون متلائمة مع البيئة الاجتماعية التي يحدث فيها الفساد

وإن الفساد ظاهرة معقدة تنطوي على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي، فقد تكون ذات أسباب متعددة، مثل عدم اتساق القوانين وعبء الحياة الاجتماعية وعدم

وجود مراقبة فعالة. وبالتالي فإن معظم حالات الفساد له تداعيات أهمها هو تأثيره السلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا.

ومن أجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب برامج إصلاح شاملة بدعم سياسي قوي واستراتيجية خاصة لتحديد المشكلة وعلاج أسبابها. هذا يتطلب تعاون الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع ومؤسساته، وغرس وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية في الإدارة والمجتمع والاستفادة من التجارب الدولية.

وهنا نسلط الضوء على مفهوم الفساد، مظاهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة ثم نخرج على الفساد الإداري محاولين تسليط الضوء على خصائص وإبعاد هذه التجربة والآثار السلبية الناتجة عنها ثم نأتي إلى وضع أبرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من تأثير هذه الظاهرة على المجتمعات البشرية.

مشكلة الدراسة

يعد الفساد الإداري إحدى القضايا الشائكة في أي مجتمع من المجتمعات، ولقد وعت المجتمعات إلى خطورة هذه المشكلة وسنت الأنظمة والقوانين من أجل مكافحتها، فقد استخدمت الدول الاستراتيجيات المتنوعة لمكافحة الفساد من ناحية سن الأنظمة والقوانين واللوائح وتفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية، والهيئات الرقابية واستعمال التكنولوجيا في مواجهة الفساد وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد كأحد الوسائل الهامة لمكافحة الفساد. ونظراً لتنوع الاستراتيجيات التي تعمل الدولة فيها على مكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية (فقد رأى الباحث عمل دراسة عن ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته

ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي : ما هي مظاهر الفساد الإداري وما هي طرق مكافحته؟

اهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث الحالية من خلال المتغيرات والمواضيع التي عنت بمعالجتها والتي تركز على متغيرين هما ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته ويمكن الاستفادة من مثل هذا البحث من خلال ما سيوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري في الدارسات الأكاديمية وفي أبحاث أخرى مماثلة كما يمكن الخروج بتوصيات ومقترحات لحل مشكلة الفساد الإداري والحد منها، كذلك يستفيد من هذا البحث قطاعات مختلفة من المجتمع وذلك للوقوف على أبعاد الفساد الإداري كما تستفيد أيضاً الهيئات الحكومية للوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية مكافحة الفساد الإداري وذلك لدارستها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

اهداف الدراسة

يسعى الباحث لتحقيق هدف رئيسي للبحث هو تحديد ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته ومن خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد أنماط الفساد الإداري الأكثر شيوعاً .
2. معرفة دور الاستراتيجيات النظامية في مكافحة الفساد الإداري.
3. تحديد دور الاستراتيجيات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري.

4. معرفة مدى فاعلية الاستراتيجيات القضائية في مكافحة الفساد الاداري

اسئلة الدراسة

1. ما هي أنماط الفساد الاداري الأكثر شيوعاً ؟
2. ما هو دور الاستراتيجيات النظامية في مكافحة الفساد الاداري ؟
3. ما هو دور الاستراتيجيات الرقابية في مكافحة الفساد الاداري ؟
4. ما مدى فاعلية الاستراتيجيات القضائية في مكافحة الفساد الاداري ؟
5. ما مدى فاعلية استخدام الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا في مكافحة الفساد الاداري؟
6. ما هي المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الاداري ؟

الدراسات السابقة والاطار النظري

اولا: الدراسات السابقة

1-دراسة (النوفل،2020)

عنوان الدراسة الفساد الإداري: رؤية تحليلية

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مفهوم الفساد وتأثير أسبابه وبمنظور تحليلي يحدد سعي الباحثون إلى محاولة الإضافة والتطوير في إطار المعرفة المتواضعة لديهم فضلاً عن الكشف الآليات الداعمة لتقويض أوجه الفساد الإداري. وقد انطلقت مشكلة الدراسة من تساؤل تحدد بالآتي: هل تملك المنظمة رؤية واضحة المعالم عن المنافذ المؤدية إلى الفساد الإداري؟

منهج الدراسة

وقد اعتمدت الدراسة فرضية مفادها: غياب الرؤية الواضحة لمعالم بروتوكول المناسبات من قبل الإدارات يترتب عليه بروز بعض أوجه الفساد الإداري. وقد تم اعتماد المنهج التحليلي بالاستناد على عدد من المصادر بصدد الإثراء وتحقيق الرؤية التحليلية بشأن الموضوع قيد الدراسة.

عينة البحث

تمثلت عينة البحث في 120 منظمة

نتائج البحث

وقد خرجت الدراسة بجملة استنتاجات أبرزها تدني الرؤية التحليلية لدى بعض الإدارات بشأن مخاطر الفساد الإداري وتهديداته للمنظمات وحتى البيئة.

2-دراسة رفاعي (2018)

عنوان الدراسة دوافع الفساد الإداري في البيئة المصرية

الإشارة إليها إلى أن أهم أسباب تفشي السلبيات الأخلاقية في سلوك العاملين كانت: الافتقار إلى القدوة الحسنة، والتميز في المعاملة بين الأفراد، وتردي الأحوال الاقتصادية، وكثرة القوانين المتعلقة بانجاز العمل وعدم وضوحها

2-دراسة مرعي (2015)

عنوان البحث المدير وسلبيه مروتوسيه

هدف الدراسة

أوضحت الدراسة أن أهم دوافع سلبيه المروتوسين تكمن في عدم التحديد الدقيق للسلطات والمسؤوليات. وشعور الموظف بعدم معاقبة المقصر أو إثابة المجد، وعدم التفرقة بين مسؤوليات العمل والمشاكل الخاصة، وزيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل، وعدم توفر القدرة في القيادة لدي الرؤساء.

ثانيا :الاطار النظري

تمهيد

ينفرد العلم عن غيره من ظواهر المعرفة الأخرى بالدقة والموضوعية. ومن أهم متطلبات الدقة والموضوعية في العلم هي وضمن تعريفات محددة وواضحة لكل مفهوم أو مصطلح يستخدمه الباحث في دراسته، حتى ولو كانت هذه المفاهيم بسيطة ومنطقية. والغرض من ذلك تلافي أي غموض في هذه المصطلحات وكذلك حتى يلتزم بها الباحث طيلة فترة دراسته ووصوله إلى النتائج المرجوة، ولذلك سوف يركز اهتمام الدراسة في هذا المبحث علي عرض لتعريفات الفساد الإداري مع التركيز علي الواقع المصري وكذلك تحليل لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال.

1-مفهوم الفساد الإداري

إنّ للفساد الإداري تعريفات عدة فقد عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء

طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات ، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة¹ويرى آخرون أنّ للفساد الإداري ثلاثة مداخل هي

- **المدخل التقليدي :** الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة انحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.
- **المدخل الوظيفي:** الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة وليس النظام القيمي.

• **المدخل بعد الوظيفي :** وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعاً تنظيمياً فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد، كما أن بلال أمين زين الدين قد عرف الفساد الإداري على أنه " كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل ، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي

2-أسباب الفساد الإداري: يمكن ذكر أبرز أسباب الفساد الإداري فيما يلي:

1-**الأسباب الاقتصادية :** يعتقد (OECD) أن العوامل الاقتصادية هي احد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري ، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة.ويمكن جمعها فيما يلي.

-انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .

-تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد

-ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة .

2-**الأسباب الاجتماعية:** تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة ، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية ، كما أن اللوائح والانتفاءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلاً عن النفاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة

3-الأسباب الإدارية: تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي:

-ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدواتها المطلوبة .

- جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية- بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المنظمة

- انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة

- عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضطرهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف واقتراق روح التعليمات.

- وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات الجمهور وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر الجمهور بما يلاقه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد ، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمتها.

3-أنواع الفساد الاداري

إن الفساد الاداري له أنواع عديدة يمكن تصنيفها إلى مايلي:

-**الرشوة:** تعد الرشوة من أخطر الجرائم ومن أسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات.

-**الاختلاس:** وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه " عبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء وقد حرم الإسلام الغلول

-**العمولات مقابل الصفقات :** والعمولة هي مقدار من المال يمثل نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية يحصل عليها الموظف بالتوقيع عليها نيابة عن مؤسسته، ويكون الطرف الثاني مقول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.

-**التهرب الضريبي** و الذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية أما الشكل الثاني وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة

-**التزوير والتزييف** فيعرف بأنه كل اصطناع لعملية تقليداً لعملية صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة ، كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملية مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار.

-**الابتزاز:** وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.

-**التحيز والمحاباة:** وهو أسلوب يتم من خلال تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة، كمحاباة المسؤولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبنائهم لاقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات

- **الوساطات:** تعرف الوساطات بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية بين طرفي علاقة اجتماعية في موقف معين، كما عرفت على أنها الشفاعة لدى مسؤولي أو ولي أمر لرفع مظلمة، أو التوصل إلى حق ، أو جلب منفعة تضر بالآخرين، وتعد الوساطة صورة من صور الفساد الإداري إذا كانت تهدف على عمل غير مشروع.

- **قبول الموظفين للهدايا والإكراميات من أرباب المصالح:** وهناك تصرفات أخرى متعددة قد يختلف البعض حول مدى خطورتها، إذ يدل ظاهرها على البراءة وحسن النية لكنها تؤدي في نتائجها إلى إفساد البعض دون سابق إصرار منهم أو ربما دون أن يشعروا بأنهم اقترفوا ذنباً.

- **غسيل الأموال:** غسل الأموال من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار وهناك العديد من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع ، التي عرفت غسيل الأموال بأنه " التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي " كما يعرف بأنه " تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة لكي تبدو وكأنها أموال مشروعة

آليات مكافحة الفساد

وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها

1- **المحاسبة:** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العليا للمسائلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسئولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

2- **المسائلة:** هي واجب المسئولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها وحقوق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.

3- **الشفافية:** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقاتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولياها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

4- **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل بنظم وإجراءات عملية.

وإن آليات مكافحة السابقة تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري وتمثل الإستراتيجية كافة الإجراءات التي تخذ في المنظمة بهدف إحراز أداء أعلى كذلك وتعد الإستراتيجية نشاطاً مستمراً يأخذ بنظر الاعتبار القيم الإدارية والبيئية لذلك فإن أغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع إستراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبني هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحة ثقافية تبين مخاطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التي تم ذكرها مسبقاً) كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد

الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية وأن أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة وعلى النحو التالي

1- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه

2- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا وقانون الكسب غير المشروع وقانون حرية الوصول إلى المعلومات وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

3- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة وعدم الالتزام المالي والإداري وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

4- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك).

5- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمتقنين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية.

وقد يتم تحديد اتجاهين أساسيين لمكافحة الفساد الإداري هما

الاتجاه الأول: العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب الوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف.

الاتجاه الثاني: مقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف.

كذلك فإن التوجهين السابقين لا تعد احدهما بديلا عن الآخر لكل أحدهما مكمل للآخر وباجتماعهما يكونان منظومة متكاملة يطلق عليها منظومة احتواء الفساد هدفها الأساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها ومن ثم القضاء عليها وإن هذه المنظومة تعمل باتجاهين وكل اتجاه له خطته وسياسياته التي تحول دون وقوع حالات الانحراف أو معالجتها بعد وقوعها.

علاج الفساد الإداري:

لمعالجة الفساد هناك أسلوبين وهما الترغيب والترهيب ويتناول الباحث كل من هذين الأسلوبين فيما يلي:

أ- **أسلوب الترغيب:** ويقصد به استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجز إنجازا عاليا ويؤدي أداء متميزا.

علاج الفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة:

تتعدد وتتغير الإدارات الحديثة والتي انتقلت إلينا عبر العولمة وعصر الانفتاح التكنولوجي المتسارع الذي نعيشه ومن وجهة نظر الباحث الشخصية فإنه من الضروري الاستفادة مما جلبته لنا رياح الفكر الإداري غير الإسلامي بعد تمحيصه وتطويره وفق مبادئنا وقيمنا المستقاة من كتاب الله وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم.

ومن هذه الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج ظاهرة الفساد الإداري ما يلي:

1- إدارة الصراع: فلا بد لنا من إدارة الصراع الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق ما يلي

* العمل على تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع وظروف الغلاء حتى يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشوة والتزوير وغيرها وبين قوى الخير النابعة من فطرته القومية التي فطر الله الناس عليها.

2- إدارة الذات: إدارة الذات أمر مهم جدا ويقصد بها "الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف".

فيجب على الفرد أن يعمل جاهدا في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات وطريق الحرام محققا بذلك أهدافه بالحلال ومبتعدا عن طريق الحرام

3- إدارة التغيير:

يقصد بإدارة التغيير: "سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".

ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير: (درجة المعاناة من قسوة الوضع الحالي – مدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها التغيير) وبالنسبة لموضوع البحث وهو (الفساد الإداري) نجد أن درجة المعاناة من قسوة الوضع المعاش بسبب الفساد الإداري يوجب علينا الاستفادة من إدارة التغيير للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل

المنطلقات النظرية للدراسة

1- مفهوم الفساد هو "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو تسريب معلومات عن مناقصة عامة، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطوق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة

2- مفهوم الفساد اجرائيا الفساد من وجهة نظر الباحثان هو ارتكاب أعمال منافية للعرف والانظمة والقوانين من تسريب ورشوة ومحابة وسرقة واختلاس

3- مفهوم الفساد الإداري: هو إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة كإصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية.

المنهجية وطرق البحث

سوف يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد قائمة استبيان

ادوات الدراسة

تم الاعتماد في عملية جمع البيانات والمعلومات على الأدوات الآتية :-

1. **أدوات الإطار النظري :** في سبيل أغناء الجانب النظري تم الاعتماد على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والاطاريح والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية ، وهي ذات صلة بموضوع البحث، فضلا عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).

2. **أدوات الإطار الميداني:** تم الاعتماد في تغطية الجانب الميداني للبحث على عدد من الوسائل الضرورية في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الجانب وهي :-

أ. **المقابلة الشخصية :-** تم اجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث في المنظمة قيد الدراسة، لتوضيح فقرات الاستبانة لأجل ضمان الحصول على إجابات دقيقة وصحيحة، وتعزيز تلك الاجابات والنتائج.

ب. **استمارة الاستبانة :-** تعد الاستبانة المصدر الرئيس للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة وقد صممت لتغطي جميع متغيرات البحث ، وقد روعي في صياغة هذه الاستمارة البساطة والوضوح ، إذ تم عرض النموذج الأولي على عدد من الخبراء المتخصصين.مجالات الدراسة

التبويب المقترح وفق الخطة الزمنية

1. الفصل الاول : الاطار العام للدراسة
2. الفصل الثاني: الاطار النظري للبحث
3. الفصل الثالث الجانب العملي والتطبيقي
4. الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

قائمة المراجع والمصادر المبدئية

1. أبو حمود، حسن،(2002)، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد 1.
2. ابو دية أحمد ، الفساد :اسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2004 ، ص 3
3. الحراحشة، عبد المجيد،(2003)، الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة).
4. الخفاجي، عباس خضير، (الاداره الاستراتيجية): المدخل والمفاهيم والعمليات، ط1 مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

5. الخطيب، سمير كامل، (قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي- دراسة حالة مع نموذج مقترح) أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
6. السالم، عبد الله (مجلة البحوث الإدارية، أكتوبر، 2003 م، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مصر).
7. السيد، مصطفى كامل، (2004)، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
8. الشلفان، عادل (مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، العدد، 2 م، المجلد. 2003)
9. الفراء، ماجد وآخرون (الإدارة – المفاهيم والممارسات) (فلسطين: الطبعة 2003، 1 م).
10. العامري، محمد علي إبراهيم (الإدارة المالية) الطبعة الأولى، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2001.
11. الكبيسي، عامر، (2005)، الفساد والعولمة تزامن لاتوأمه، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الرياض.
12. الناصر، ناصر عبيد، (2002)، دور التنمية في محاصرة الفساد، البعث، العدد 14.
13. المدياوي، قاسم نايف علوان (إدارة الجودة في الخدمات : مفاهيم وعمليات وتطبيقات) الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006
14. بحر يوسف، (الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي) (مجلة المشكاة، العدد الأول، غزة - فلسطين، 2001 م).
15. حماد، أحمد عبد الهادي الفساد المالي والإداري وأهمية الحوكمة في الشركات، متاحة على الموقع الإلكتروني: يوم 29.03.2012
16. داود، عماد صلاح الشيخ، (2004)، الشفافية ومراقبة الفساد، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17. زويلف، مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد، (1993)، التنمية الإدارية والدول النامية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
18. زكي، نور الهدى، (2005)، الديمقراطية والرأي العام لمواجهة الفساد، الإصلاح الاقتصادي، العدد 13.
19. سعيد، محمد السيد، ومرعي، إيمان، (2004)، الفساد في مصر: دراسة حالة مصر، (1952-2004)، في كتاب الفساد
20. عايش، حسني، (1997)، الفساد: عوامله وعلائقه وسبل التصدي له، دراسات عربية، المجلد 33، العدد 11